اشكالية الديمقراطية في الوطن العربي

هل يصلح مفهومها وتطبيقاتها في الغرب نموذجا للعرب في التحول الحضاري ؟(*)

سليم اللّغماني (**)

1- لقد تفضّل منظّمو المؤتمر بطرح هذا السؤال ولا مناص قبل الشروع في الإجابة من إمعان النظر فيه. ولقد أدّى بي هذا النظر إلى استنتاجات ثلاثة أوّلها أنّ هذا السؤال - على الصّيغة التي ورد فيها - يسلّم ببعض الفرضيّات وإن كان ذلك ضمنيّا، وثانيها أنّه يحدّد مجال الإشكال وثالثها أنّه يملي إلى حدّ ما منهج الإجابة ولا بدّ بادئ ذي بدء من بيان كلّ هذا.

أ- أمّا المسلمات فهما اثنتان

أوّلهما أنّ للديمقراطيّة مفهوما وتطبيقات غربيّة وقد يفهم من هذا الطّابع النسبي للديمقراطيّة إن كان للديمقراطيّة مفهوم وتطبيقات غربيّة فلا شيء يمنع أن يكون للديمقراطيّة مفاهيم وتطبيقات أخرى.

أمّا الافتراض الثاني المسلم به فيتصل بالتحوّل الحضاري وعلاقته بالعرب. والمعنى الظاهر لهذه الصياغة أنّ العرب بصدد تحوّل حضاري بيد أنّه

---

* هذا المقال هو نص مداخلة في المؤتمر الثقافي العربي الرّابع «الثقافة العربيّة بين صيانة الذّات ورهان التحوّل» - الحمّامات / تونس 10-11-12 ديسمبر/كانون الاول 1997.

** استاذ مساعد بكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس (تونس 2).

بالإمكان أن نعتبر أنّ العرب يواجهون تحوّلا حضاريّا كما أنّه بالإمكان الإقرار بأنّ لا مناص للعرب من تحوّل حضاري. والاختلاف بين الصياغات الثلاث يعبّر عن اختلاف بين أطروحات ثلاث كما سيلي بيانه.

ب- ولقد حدّد السؤال مجال الإشكال من زاويتين اثنتين

فمن ناحية وقع اختزال الديمقراطيّة في مستويين اثنين أي المفهوم والتطبيقات بيد أنّه بالإمكان إعطاء الديمقراطية أبعادا أخرى.

ومن ناحية أخرى اختير العرب مجالا للأنموذج والعرب هنا مفهوم غامض فالعرب مجتمعات ودول وثقافة واتّصال العرب بالإسلام إن لم يكن ضروريّا من وجهة نظر الأفراد أو حتى الدّول والمجتمعات فهو تاريخي موضوعي بالنظر إلى الثقافة.

ج- وأخيرا وليس آخرا يحدّد السؤال المطروح منهج الإجابة فاستعماله لمفهوم الأنموذج (Modèle) جعله ينصهر ضمن إشكاليّة التحديث كما وقع طرحها في القرن التاسع عشر من قبل روّاد النهضة في تونس أو في غيرها من الدّول العربيّة الإسلاميّة. ويتمثّل هذا الإشكال في مقابلة الأصالة بالحداثة مقابلة الأنا بالآخر.

2- وأستسمحكم قبل الإجابة عن السؤال إبداء الرأي في المسائل الثلاث التي عرضتها إذ أنّ البتّ فيها لا يعدّ مقدّمة بل شرطا من شروط الخوض في الموضوع ومرحلة حاسمة من مراحل معالجته.

أ- المسلّمات

هل الديمقراطية نسبيّة ؟ للإجابة عن هذا السؤال لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الديمقراطية مرّت بمرحلتين اثنتين. لقد ابتدع الإغريق هذا النمط من السلطة ونظّر له أكبر فلاسفتهم. لكن مفهوم الديمقراطية كان وصفيّا أي أنّه لم يكن ليعبّر عن أحسن النظم السياسيّة بل كان متداولا لوصف نمط من بين أنماط أخرى. بل أنّك لو راجعت جمهوريّة أفلاطون أو سياسة أرسطو لتبيّن لك أنّ الديمقراطية في نظرهما نظام متطرّف ومؤشر لانهيار المدينة وفسادها.

ولم تتحوّل الديمقراطية إلى مفهوم قيمي أي إلى مفهوم لا يقتصر على وصف ما هو كائن بل يتجاوز ذلك إلى إقرار ما يجب أن يكون إلاّ في العصر

الحديث وفي إطار نظريّة تنطلق من الفرد لتأسيس السياسة مرورا بعقد اجتماعي يجعل الأساس الوحيد لمشروعيّة صاحب السلطة إرادة صاحب السيادة أي الشعب أو بالأحرى مجموع المواطنين.

وعندما نستعمل اليوم مفهوم الديمقراطيّة فنحن نشير إلى هذا المفهوم القيمي ولا شكّ أنّه غربي المنشإ حديث الظهور.

هل بالإمكان تصوّر مفاهيم أخرى للديمقراطيّة ؟ لا شكّ أنّه بالإمكان تصوّر مصادر أخرى للمشروعيّة السياسيّة سواء كانت دينيّة أو قوميّة أو طبقيّة أو حتى عرقيّة اثنيّة. لكن تعدّد نظريات المشروعيّة لا يفرض في حدّ ذاته تعدّد مفاهيم الديمقراطيّة. لذلك واجتنابا للبس اللغوي والضبابية الفكريّة والاستغلال الإيديولوجي أميل شخصيّا إلى تخصيص مفهوم الديمقرطيّة للدلالة على نمط من أنماط المشروعيّة ظهر في الغرب في العصر الحديث يتمثّل سلبا في نبذ التصوّر الذي يؤسس السلطة على عوامل تتجاوز إرادة المحكوم وإيجابا في الاعتراف للإنسان بحقّه المقدّس في تقرير مصيره.

وفي ما يخصّ العرب والتحوّل الحضاري لا بدّ من التمييز بين المستوى المادّي للحضارة ومستواها الفكري أو الثقافي. والبتّ في المستوى الأوّل ليس بعسير. إنّ العرب، أعني كلّ الدّول والمجتمعات العربيّة، بل كلّ دول العالم بصدد تحوّل حضاري سواء كان مساهمة فيه أو موضوعا له. إذا اعتبرنا أنّ العالم دخل طور ما بعد الصناعة وأنّ هذا الطّور تميّز بالعولمة والشموليّة (Mondialisation-Globalisation) فمن البديهي أن نسلّم بأنّ العرب كغيرهم يعيشون تحوّلا حضاريّا. لكن النظر في مسألة التحوّل الثقافي لا يؤدّي إلى نفس الاستنتاج ويصعب الجزم بأنّ العرب– ككلّ– بصدد تحوّل ثقافي إذ لا بدّ على هذا الصعيد من التمييز بين الدّول والمجتمعات العربيّة ويمكن القول إجمالا إنّ منها من تخطّى منذ زمن خطى التحوّل الثقافي ولا يزال ومنها من لم يفعل أو فعل بحذر مفرط. وخلاصة القول إنّه سواء اعتبرنا الحضارة بمعناها المادّي أو الفكري لا نجد للعرب موقعا خاصّا متأتّيا من عروبتهم. فالعولمة شملت كلّ الشعوب عربيّة كانت أو لا كما أنّ ليس للعرب موقعا خاصّا تجاه التحوّل الثقافي إذ بينهم اختلاف كبير بل جوهري أحيانا.

لكنّي على كلّ أرجح أن يكون المراد من عبارة التحوّل الحضاري في إطار الإشكال المطروح المستوى المادّي لأنّ تبنّي الديمقراطيّة قد يمثل ذلك التحوّل الثقافي الضروري لمواجهة العولمة والشموليّة وللمشاركة الفعّالة فيهما.

ب- مجال الإشكال

لا يمكن في رأيي حصر الديمقراطيّة في عبارتي مفهوم وتطبيقات إذ يمكن تعريف الديمقراطيّة من حيث تطبيقاتها بل إنّ ذلك أكثر التعريفات تداولا. فإذا قلنا مثلا إنّ الديمقراطيّة هي أوّلا الاعتراف للمواطن بحقوق سياسيّة وهي بالتالي انتخابات نزيهة وتعدّديّة وهي نتيجة لذلك تداول على السلطة نكون بذلك وفي الآن نفسه قد بيّنّا تطبيقات الديمقراطيّة ومفهومها.

بدلا عن المقابلة بين مفهوم وتطبيقات بالإمكان تعريف الديمقراطيّة تعريفا تحليليّا يتركّب من مستويات ثلاثة : فالديمقراطيّة فلسفة ثمّ هي آليات وهي أخيرا أخلاقيّة أو ثقافيّة.

والديمقراطيّة فلسفة تعبّر عن قطيعة مع مشروعيتين سادتا الفكر إلى حدود العصر الحديث. لقد التجأ الفكر القديم إلى قيمتين اثنتين لإضفاء صبغة المشروعيّة على السلطة وهي على التوالي طبيعة الأشياء والإرادة الالهيّة والقاسم المشترك بينهما أنّهما لا تعتبران أنّ إرادة المحكوم أساس مشروعيّة السلطة وعلى عكس هذه الرؤية أسّست الديمقراطيّة على فرضيّة حالة الطبيعة والعقد الاجتماعي أي في آخر تحليل على إرادة الإنسان الفرد بل على قداسة الإنسان ويمكن اختزال الديمقراطيّة من هذا المنظور في مفهوم سيادة الشعب.

أمّا الديمقراطيّة آلية فهي مجموعة من المبادئ والقواعد القانونيّة. الاعتراف للمواطن بحقوق سياسيّة تمكّنه من المشاركة في إدارة شؤون المدينة، ثمّ هي تنظيم قانوني للانتخابات يضمن نزاهتها وهي أخيرا تأطير للحياة السياسيّة يضمن تعدّدية أطرافها.

والديمقراطيّة أخيرا وليس آخرا ثقافة بل أخلاقيّة وبالتالي ممارسة وهي من هذه الزاوية الاعتقاد باحتمال خطإ الذات والوعي بأنّ مواقف المرء وآراءه لا تعدو أن تكون مجرّد احتمالات معرّضة للخطأ.

ولا بدّ في رأيي من التعرّض إلى هذه المستويات الثلاثة إذا أردنا الإجابة عن السؤال المطروح أي عن الجدوى من تبنّي العرب الديمقراطيّة أنموذجا.

ولقد سبق أن قلت إنّ إفراد العرب بهذا الإشكال لا يطرح جانبا المسألة الدينيّة أو مسألة الإسلام ليس فقط لأنّ أغلبيّة العرب مسلمون لكن أيضا وخاصّة لأنّ الثقافة العربيّة إسلاميّة إلى حدّ بعيد.

ج- منهج الإجابة

يمكن تلخيص إشكاليّة النهضة في القرن التاسع عشر في السؤال التالي : «كيف يمكن أن نقلّد الغرب دون أن نغترب ؟» ولقد أدّى هذا السؤال بل حدّد هذا السؤال طريقة إجابة إذ اتّجه الفكر الإصلاحي إلى استراتيجيّة اصطفائيّة تفترض تحديد أصول الذات أوّلا ثمّ استيراد كلّ إفرازات الحداثة الغربيّة التي لا صلة لها ولا تأثير لها على معالم الهويّة الأساسيّة ؛ استيراد الجانب المادي من الحضارة الغربيّة دون جانبها الروحاني واستيراد الآليات السياسيّة دون المبادئ والأصول. واعتبر أنّ أزمة التحديث في الدّول العربيّة متأتّية أساسا من هذا الاستيراد الاصطفائي الذي أحدث انفصاما في الوعي دون أن يجذّر الحداثة فانتفت المناعة والأصالة في الآن نفسه علاوة على أنّه من العبث الفصل بين عناصر بنية واحدة.

ويبدو لي أنّ السؤال كما صيغ لا يتجاوز هذا الطرح فلو حاولنا جدلا الإجابة عنه في الصيغة التي ورد عليها لكانت الإجابة كما يلي :

أ- إنّ الديمقراطيّة فلسفة نتيجة قطيعة مع الفكر الديني ولا شكّ أنّ هذه القطيعة لم تتمّ في الدّول العربيّة لا على مستوى التأسيس الدستوري للسلطة ولا على مستوى البنية الفكريّة والوعي الجماعي ويكفي للتثبّت من ذلك إثارة فكرة العلمانيّة أو اللائكيّة والنظر فيما تثيره من ردود فعل إلى يومنا هذا.

ونحن إن اعتبرنا من ناحية أخرى أنّ تواصل هذا الفكر الديني من خصوصيّات الهويّة العربية لانتهينا كما انتهى روّاد الإصلاح إلاّ أنّه لا يصلح تبنّي الديمقراطيّة فلسفة أنموذجا للعرب وإن كان ذلك لمواجهة التحوّل الحضاري.

أمّا إذا نظرنا إلى الديمقراطيّة من حيث هي قواعد وميكانيزمات فلا شكّ أنّ كلّ من يعتقد في ضرورة الإصلاح سوف يقرّ بمزاياها وربّما فعل ذلك بنفس خلفيّات مصلحي القرن السابق أي لا لقيمتهما في حدّ ذاتها بل لأنّه يرجى من استيرادها تعزيز الوطن ووضعه في حالة تمكّنه من مواجهة تحديات التحوّل الحضاري.

لكن هل يمكن الإقرار بصلاحيّة الآليات مع القول بعدم صلاحية الفلسفة ان الديمقراطيّة لم تؤسس من أجل الدّولة أو من أجل المناعة بل من أجل الإنسان ولا تستقيم الآليات ولا يرجى منها نفع ولا فعاليّة إن لم تكن مواصلة وتتويجا قانونيّا لحقّ الإنسان في تقرير مصيره أي لحريته الطبيعيّة.

إنّ طريقة طرح السؤال تملي طريقة الإجابة عنه ومادمنا نطرح مسألة التحديث عامّة والديمقراطيّة خاصّة على نفس الشاكلة التي طرحت بها في القرن الفارط سنصل بالضرورة إلى نفس النتيجة وإلى نفس الإجابة : استيراد اصطفائي. كفانا إذا تكرارا لما قاله المصلحون إذ أضحى اليوم جليّا أنّهم اجتهدوا لكنّهم لم يصيبوا.

3– لذلك أقترح عليكم صياغة أخرى للسؤال المطروح قد يستنكرها البعض بل قد يرى فيها استفزازا : «هل يصلح العرب مجالا للديمقراطيّة ؟» قد يبدو أنّ هذا السؤال يحمل في طياته استصغارا للعرب واستكبارا للغرب بحكم أنّ الغرب مهد الديمقراطيّة لكن هذا السؤال من وجهة نظري لا يحتوي على أيّ حكم قيمي من هذا النوع لأنّه يعبّر عن الأفكار التالية :

أ– هنالك فرق شاسع بين الإقرار بأنّ الديمقراطيّة نشأت في الغرب والإقرار بأنّ مفهومها غربي. لا فرق عندي بين الاكتشاف العلمي والاكتشاف العملي فكما أنّ ليس للدّواء جنسيّة وإن كان له موطن اكتشاف فليس للديمقراطيّة جنسيّة. إن الديمقراطيّة غربيّة من حيث موطن نشأتها وهي عالميّة من حيث محتواها ومفهومها أي من حيث إنّها بالأساس إقرار لحقّ الإنسان في تقرير مصيره.

ب– **أ**مّا الموجب الثاني الذي جعلني أصوغ السؤال بهذا الشكل فهو يتمثّل في الاعتقاد بأنّ الديمقراطيّة ليست خيارا بل ضرورة ولا أعتبرها ضرورة من حيث إنّها السبيل الوحيد لمجابهة التحوّل الحضاري. إن في مثل هذا الطرح حطّا من القيمة الديمقراطيّة إذ أنّ الهدف منها ليس النموّ الاقتصادي أو المناعة والقوّة كما تراءى إلى روّاد الإصلاح في القرن التاسع عشر. ويمكن أن نعطي أكثر من مثال عن دول نمت اقتصاديّا دون إرساء نظام ديمقراطي ويكفي الإشارة هنا إلى اليابان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أو ألمانيا في نفس المرحلة التاريخيّة أو الشيلي زمن ديكتاتوريّة Pinochet أو كوريا الجنوبيّة وغيرها كثير.

إنّ الديمقراطيّة ضرورة أخلاقيّة فهي الوحيدة الكفيلة بتحقيق إنسانيّة الإنسان من حيث إنّ الديمقراطيّة تعترف للإنسان بحريته وتبني السلطة على أساس هذه الحريّة. الديمقراطيّة تجعل الإنسان مواطنا ودونها لا وجود للإنسان بل لرعيّة.

ج- إن كان الأمر كذلك، إن كانت الديمقراطيّة ضرورة أخلاقيّة فلا مجال إذا لوضعها محلّ تساؤل وإلى تقييمها من وجهة نظر صلوحيّتها الوظيفيّة بل لا بدّ من توجيه السؤال إلى العرب ومن تحديد العوائق التي حالت ولا تزال تحول دون تأصيل هذا المبدإ في ربوعنا. ولا يمكن تجاوز هذه العوائق دون نقد الذات بل أجزم بأنّ صيانة الذّات رهينة نقدها والفعل فيها لأنّ الذّات هي الحياة ولو تمثّلت صيانة الذات في المحافظة على ما هو كما هو لتحوّلت إلى صيانة أموات. إنّ المسألة ليست الديمقراطيّة بل نحن وبقولي هذا لا أعني جنسا بل ثقافة ووعيا جماعيّا، لا أريد تركيبة بيولوجيّة بل أبنية فكريّة ووجدانا، وعيا ولا وعي.

4- لا شكّ أوّلا أنّ العائق الرئيسي دون إرساء الديمقراطيّة اقتصادي. ان الديمقراطيّة نظام مجتمعات تجاوز فيها الهمّ اليومي للإنسان تسديد حاجياته البيولوجيّة الماديّة. أعلم ثقل هذا الإقرار واستغلاله الإيديولوجي لكن يبدو لي أنّ التاريخ يبيّن بدون منازع أنّ الديمقراطيّة والفقر لا يجتمعان وإن اجتمعا فأمر من أمرين إمّا أن تكون الدّيمقراطيّة صورية وإمّا أن تؤول إلى الفوضى وإلى نقيضها أي إلى دكتاتوريّة. ولن أتجاوز هذا الحدّ من التحليل لأنّ الأمر ليس من اختصاصي ولأنّه لا يتعلّق بالعرب بصفة خاصّة. أمّا العوائق الخاصّة التي تحول دون تأصيل الديمقراطيّة في الدّول العربيّة فهي ثقافيّة بالمعنى الواسع لهذه الكلمة وهي أربعة بالأساس.

أ- يتصل الأوّل بالتصوّر المهيمن للإنسان إذ لا نزال - كما بيّن ذلك حسن حنفي - أشعريين لا نعتقد في حريّة الإنسان وقدرته على التحسين والتقبيح العقليين. بل أذهب إلى أبعد من هذا وأقول إنّ النخبة الفكريّة التحديثيّة لم تطرح بعد المسألة الدينيّة طرحا جديّا وجذريّا وآلت هذه المسؤوليّة إلى الدّولة أي إلى السلطة. لقد بقي هذا الموضوع من باب المسكوت عنه وإن حاول البعض التعرّض إليه ففي جلّ بل كلّ الحالات آل هذا إلى إجبارهم على التراجع أو على الصمت والتهميش إن لم يؤل ذلك إلى القضاء عليهم ويكفي هنا التذكير ببعض الأسماء : علي عبد الرّازق، الطاهر الحدّاد، محمد محمود طه، نصر حامد أبو زيد. لم تواجه النخبة الفكريّة هذه المسألة كنخبة بل كأفراد ويصعب في رأيي طرح المسألة الديمقراطيّة دون طرح المسألة العلمانيّة وإن رأى محمد عابد الجابري خلاف ذلك.

ب- يتصل العائق الثاني بالتصوّر المهيمن لعلاقة السلطة بالمجتمع. ولا يميّز هذا التصوّر بين الخاص والعام، بين المجتمع المدني والدّولة. لا نزال عصبيين على معنى ابن خلدون فالسلطة بكلّ مظاهرها وفي كلّ مواقعها تبدو امتدادا لجزء من أجزاء المجتمع والمسؤول السياسي ينظر إليه على أنّه ممثل مصالح خاصّة ضمن مؤسسات عامّة.

ج- ويتصل العائق الثالث بالتصوّر المهيمن للسلطة المثاليّة. فالحكم الأفضل في خيالنا ووجداننا هو حكم المستبدّ العادل أو ليس العاجز من لا يستبدّ ؟حكم شخصي مشخص يكون العدل فيه في ذات الحاكم والواقع كما يقول محمد عابد الجابري أنّ محمد عبده «لم يكن يعبّر عن رغبته وحده عندما كتب يقول «إنّما ينهض بالشرق مستبدّ عادل» بل كان يعبّر عن تصوّرنا جميعا نحن العرب للحكم الأمثل».

د- ويتّصل العائق الرّابع بالتصوّر المهيمن للسلطة الفعليّة، التاريخيّة إن صحّ التعبير. لا يزال الوعي الجماعي تحت تأثير أدبيّات سياسيّة يرجع أصلها إلى عصر التدوين ربطت شرعيّة الدّولة والملك بالشوكة والغلبة والسيف وجعلت التغلّب مصدرا من مصادر الشرعيّة بحكم مبدإ أقلّ ما يمكن أن يقال فيه هو أنّه ماكيافيلي : «من اشتدّت وطأته وجبت طاعته». ويقابل اقتران السلطة بالشوكة اقتران الرعية بالطاعة ولقد بيّن محمد عابد الجابري أن «ما تكرس في مجال الأخلاق والسياسة ومجال الآداب السلطانيّة خاصّة في الثقافة العربيّة هو قيمة الطّاعة» وقد نذهب مذهب الفيلسوف من أنّ هذه القيمة ليست عربيّة الأصل بل فارسيّة لكن يبقى أنّ اندماجها منذ قرون في ثقافتنا حوّلها إلى جزء من تراثنا وهي لا تزال تسكن وجداننا ولا يزال الوعي العام متأخّرا عن المستوى الذي وصلت إليه المؤسسات والأطر القانونيّة ويكفي للتثبّت من ذلك أن نثير الشحنة التي تحدّد معنى كلمة «حاكم» في اللغة الدّارجة.

هذه على ما أظنّ العوائق التي تحول دون انخراطنا نحن العرب انخراطا فعليّا في حداثة السياسة أي في الديمقراطيّة ولا بدّ إذن من ثورة ثقافيّة إن أردنا تبنّي الديمقراطيّة ويجب أن لا ننسى أنّه كما كنّا يُولّى علينا.

الحمّامات / تونس 12 ديسمبر/كانون الأول 1997